

تقدير العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان باستخدام نموذج "ARDL" (دراسة قياسية للفترة 2000 - 2022م)

أ. مساعد - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة غرب كردفان
أ. مساعد - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة غرب كردفان.
أ. مشارك - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة غرب كردفان

د. سليمان خليفة مردس عجب الله

د. ذوالنون محمد حامد عثمان

د. معتز ادم عبد الرحيم محمد

مستخلص :

هدفت الدراسة إلى تتبع تطور حجم سياسة الإنفاق العام، وكذا تطور معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م وصياغة نموذج قياسي لتحليل سياسة النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما مدى تأثير سياسة النفقات العامة على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م؟ وهل هناك علاقة سببية تربط بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو يناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة وتم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة وأيضاً استخدمت المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر النفقات العامة على التضخم وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين ، حيث يتم ذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي ARDL ، ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وإن النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل، وأيضاً توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النفقات العامة نحو التضخم، مما يعني زيادة النفقات العامة سبب في زيادة التضخم في السودان.

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة - معدلات التضخم- الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة

Estimating the relationship between public expenditure and inflation rates in Sudan using the ARDL (methodology.2000-2022AD)

Dr. Suleiman Khalifa Mordas Agab

Dr. Zaelnoun Mohamed Hamid Osman

Dr Mutaz adam abdalraheem Mohammad.

Abstract:

The study aimed to track the evolution of the volume of public expenditure policy , as well as the evolution of inflation rates in Sudan during period 2000-2022, and to formulate a standard model for

analyzing public expenditure policy and inflation rates in Sudan in light the severity of financial problems in Sudan public opinion of inflation rates in Sudan during period 2000-2022? is there a casual relationship between public expenditure and inflation rates in Sudan? The study used the analytical descriptive approach because it is the most widely used approach in the study of social and human phenomena ,and it fits with the phenomena under study . this is done using the standard analysis program ARDL, and of the most important results of the study is the existence of a long-term equilibrium relationship , and the percentage of short –term errors that can be corrected in a unit of time in order to return to the long-term equilibrium , and there is also a unidirectional casual relationship that goes from overheads toward inflation, which means an increase in public expenditures is the reason for the increase in inflation in Sudan.

Keyword : public expenditures - inflation rates- Autoregressive distributed lag (ARDL).

المحور الأول :

أولاً : مقدمة الدراسة:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، تبرز مدى أهميته النفقات العامة لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات، كما وتستخدم الحكومات النفقات العامة كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور. تعتبر مسألة تأثير النفقات العامة على التضخم من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي ، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي تلعبه النفقات العامة كسياسة مالية في يد الدولة تستخدم للتدخل في الاقتصاد لإعادة التوازن، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والاقتصاد السوداني ظل لفترة طويلة من الزمن يعاني من تدهور في معظم المتغيرات الكلية ، لذلك تحاول تقدير العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة .

مشكلة الدراسة :

بناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما مدى تأثير سياسة النفقات العامة على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م؟
2. هل هناك علاقة سببية تربط بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م؟
3. ما هي العلاقة التي تربط بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات أعلاه تم طرح الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة توازنية بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م.
2. هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م.
3. توجد علاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في المكانة التي تحتلها السياسة المالية في النشاط الاقتصادي ، وإبراز تأثير سياسة النفقات العامة على معدلات التضخم ، أما من الجانب التطبيقي فهو يعطي نظرة حول أثر سياسة النفقات العامة على معدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي يوضح ذلك الأثر ، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2022م.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

1. إلقاء الضوء على سياسة النفقات العامة والتضخم في السودان وتحليل اتجاهاتهما وأنماطهما.
2. تتبع تطور حجم سياسة الإنفاق العام، وكذا تطور معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022م
3. صياغة نموذج قياسي لتحليل سياسة النفقات العامة ومعدلات التضخم في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان .
4. تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة :

المتغير التابع :

النفقات العامة (g) ويعتبر أهم متغير يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي

المتغير المستقل :

التضخم (inf) يعتبر من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي على النحو التالي:
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو يناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة ، وذلك لتوضيح حجم وتطور النفقات العامة في السودان وتأثيرها على التضخم ، وتم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة. و أيضاً تم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر النفقات العامة على التضخم وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين ، حيث يتم ذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي ARDL.

حدود الدراسة:

السودان , سيتم بناء نموذج قياسي خلال الفترة (2000-2022 م).

هيكل الدراسة الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة محاور المحور الأول يحتوى على الإطار المنهجي والدراسات السابقة والمحور الثاني الإطار النظري للدراسة ويتكون من النفقات والتضخم والمحور الثالث الدراسة التطبيقية وتحتوي على منهجية التحليل والنتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة :

دراسة ولد ميني محفوظ وولد حام الطالب 2023م

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020م اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل تقدير هذا الأثر، بيانات الدراسة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة: المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي للموريتانيين إضافة إلى البنك الدولي بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، أما الإنفاق الرأسمالي فإن له تأثير سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية (محفوظ ، الطالب 2023)¹.

دراسة عرابي محمد 2020م:

عالجت هذه الدراسة موضوع السياسة الاتفاقية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض دول المغرب العربي " المغرب، تونس" خلال الفترة 1990-2017م وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاتفاقية ومؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة في دول المغرب العربي محل الدراسة، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات طويلة الأجل بانيل وفحص استقرارية السلاسل الزمنية واستخدام اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا. FMOL ومن خلال هذا الدراسة توصلنا لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم من جهة أخرى ولا توجد علاقة تكامل مشترك مع معدل البطالة، إضافة إلى أن الإنفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي وبالسلب على معدل التضخم(محمد 2020)².

دراسة بوالكور 2016م :

ركزت هذه الدراسة على تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل، و تناولت إشكالية فيما إذا كانت زيادة الإنفاق الحكومي هو سبب في زيادة معدلات التضخم أم أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم أم أن كلاهما يؤدي إلى الآخر في الجزائر و خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم؛

عدم وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي و التضخم، أي أن المستوى العام للأسعار لا تسبب في الإنفاق لحكومي؛ وتوصل كذلك إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ب 1% يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ب 0.15 % (بوالكوار 2016).

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :

النفقات العامة :

تمهيد :

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسب دراستها جانباً مهماً وحيوياً في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي بذلك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعيها منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن .

النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) - أسس ومفاهيم عامة:

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، و سنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة فاق الحكومي.

تعريف النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) ، أشكالها ، مصادرها وأهدافها :

أولاً : تعريف الإنفاق الحكومي : يعرف الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة ، وتعرف كذلك بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (بودخدع 2010 ، 30) ⁴ أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة (محريزي، 2003، 68) ⁵

ثانياً: أشكال النفقات العامة :

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العمومية و ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات الإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

مما لاشك فيه أن استخدم الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد . ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي :

إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضماناً لحسن استخدامها وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة . أن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على أعمالهم بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته .

أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق، وقد يؤدي الانحياز إلى بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم .

ثالثا : مصادر الإنفاق الحكومي :

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية إلا إذا صدرت من شخص عام .

ويقصد بالأشخاص العامة، الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، الولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة (عباس ، 2012، 34) ⁶.

رابعا : أهداف النفقات العامة :

هو إشباع حاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من أفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام(الوادي، 2007، 121) ⁷.

تقسيمات النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) : تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معايير محددة، وعليه سيتم التطرق في إلى التقسيمات العلمية للنفقات العمومية .

أولا : التقسيمات العلمية) الاقتصادية) للنفقات العمومية:

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاث معايير رئيسية وهي :

1- معيار الدورية (التكرار) :

استنادا إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية
النفقات العامة الدورية : وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.
النفقات العامة غير الدورية: والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أنها قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها، إذن أنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

2- معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه:

يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: الحقيقية والغير حقيقية (التحويلية)

النفقات الحقيقية:

ترمي إلى الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات و سلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة .

النفقات غير الحقيقية :

إذ أنها لا تزيد في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات .

3- معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة :

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعاً للغرض الذي تؤديه، أي تبعاً لأثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى :

النفقات الإدارية : هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين .

النفقات الاجتماعية : الرامية أساساً لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي .

النفقات الاقتصادية : تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار وتمتين البنى التحتية .

4- معيار الشمولية : كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى :

النفقات المركزية أو الوطنية : هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن .

النفقات المحلية : هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل لجماعات المحلية كبلديات والولايات.

قواعد وحدود الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد:

سنستطرق فيما يلي لقواعد وحدود الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق الحكومي .

أولاً : قواعد النفقات العامة :

1- قاعدة المنفعة القصوى : تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاة أكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع . إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة ، لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع ، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية .

2- قاعدة الاقتصاد والتبذير : تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير ، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ، كما يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين (عباس، 2012، 4).

ثانيا : حدود النفقات العامة :

تمثل النفقات مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام . وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5-25%. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية و بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة ، وتختلف من دولة إلى أخرى(عبدالمجيد،2005، 179)⁹ وأهم هذه العوامل : دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي.

ثالثا : ظاهرة النفقات العامة) تزايد الإنفاق الحكومي) :

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني ” أدولف فاجنر ” بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة) ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي“، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي(محززي، 2003، 60) :

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة) الإنفاق الحكومي) :

انخفاض قيمة النقود - اختلاف طرق المحاسبة الحكومية - التزايد السكاني - التوسع الإقليمي.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة) الإنفاق الحكومي) :

زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي - اتساع الدور الاجتماعي للدولة . - تغيير الدور السياسي للدولة .- أثر الحرب.

مفهوم التضخم :

التضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ناتجة عن اختلال العلاقات بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وأسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى ، وهي ظاهرة عالمية وتمثل مصدرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية ، وتتفاوت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض وتختلف المسببات وطرق العلاج ما بين النظم الاقتصادية (ايدجمان ،1988،430)¹¹.

تعريف التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ويشمل ذلك أسعار السلع والخدمات والأصول نتيجة للطلب الزائد على قدرة العرض (ايدجمان ، 1988،431)¹².

أنواع التضخم :

يصنف التضخم من حيث الإشراف على الأسعار إلى :

التضخم الطليق :أو المفتوح لا يقابل الارتفاع المستمر في الأسعار تدخلا حكوميا .

التضخم المكبوت : لا يستمر ارتفاع الأسعار بسبب وجود رقابة من الدولة على الأسعار .

من حيث حدة التضخم :

التضخم الجامح : يظهر بوضوح في البلدان التي تتسم باختلال في هيكلها الإنتاجية فيحدث ارتفاع كبير في الأسعار تصاحبه زيادة مماثلة في الأجور .

التضخم الزاحف : يظهر هذا النوع في البلدان الصناعية المتقدمة ويتميز بارتفاع طفيف في الأسعار نتيجة لقدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة لمتطلبات الطلب الكلي للسوق .

التضخم المستورد ويحدث بسبب ارتفاع أسعار الواردات من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم من حيث مصدر الضغوط التضخمية :

تضخم جذب الطلب : ويحدث نتيجة لوجود زيادة في الطلب لا يقابله إنتاج حقيقي .
تضخم دفع التكلفة : ينشأ بسبب ارتفاع كلفة المعروض من السلع بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخاصة المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية .

الأسباب التي تؤدي إلى نشوء التضخم :

تضخم ناشئ عن التكاليف : يواجه المنتجون أحيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج وفي بعض المواد الأولية مع رفع مستوى الأجور دون أن يقابل ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاجية.

تضخم ناشئ عن الطلب : يحدث عند زيادة حجم النقود عن طريق الإصدار ويصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، أي لا يقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي : نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي من قبل قوى خارجية ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم :

تضخم ناشئ عن زيادة الفوائد النقدية : من احد اكبر أسباب التضخم وينتج عن إضافة الفائدة إلى رأس المال المستثمر .

التضخم المستورد : ناشئ عن السلع والخدمات المستوردة : الزيادة المتسارعة في أسعار هذه السلع والتي تأتي من الخارج ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك (ايدجمان، 1988، 432)¹³.

عوامل أخرى تؤدي لارتفاع معدل التضخم :

الحروب أو الإحداث السياسية وارتفاع تكاليف الشحن والنقل وارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي والمحلي على السلع إضافة إلى الأحوال المناخية وتأثيرها على المنتجات الزراعية وارتفاع الدين الخارجي والالتزامات المترتبة على سداد الأصل والفوائد وزيادة السكان وما يترتب عليه من زيادة الاستهلاك والقروض الخارجية التي تخضع فيها الدولة المقترضة لشروط البنك الدولي أو للدولة المقرضة واحتكار السلع وتخزينها لغرض ارتفاع أسعارها .

أثار التضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس أثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في الآتي:

التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

القدرة الشرائية لذوى الدخل الثابتة ينعكس التضخم سلبيا عليها ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع .

زيادة البطالة يزيد عدد عاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة

التضخم يعد مجتمعا فقيرا . انخفاض الاستثمار : التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار .

إضعاف ثقة الأفراد في العملة : يترتب على ارتفاع معدلات التضخم إضعاف الحافز على الادخار. لانخفاض قيمة النقود والذي يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة (إبراهيم، 2016، 22) .

أدوات وطرق معالجة ارتفاع معدلات التضخم :

يمكن للدولة أن تعالج التضخم باستخدام السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما للتحكم في خفض معدلات التضخم .

السياسة المالية :

المطلوب هو تخفيض للطلب الكلي من السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلي فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي ، وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن اثر الضريبة يقع على الأفراد ، حيث تسحب الحكومة جزءا من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع ويقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي إلى انخفاض معدل التضخم ، تقوم الحكومة أحيانا بطرح سندات الدين العام ليقوم الأفراد بشرائها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق ويقلل النقد المعروض ، كما يمكن زيادة الضرائب على السلع الكمالية.

السياسة النقدية :

تؤثر السياسة النقدية على عرض النقود ، ففي حالة التضخم تقوم بتقليص كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الأفراد والبنوك والمؤسسات أو بزيادة النقود في حالة الانكماش ، باعتماد الأدوات الكمية والنوعية التالية :
زيادة نسبة الاحتياطي القانوني : هو نسبة قانونية من كل وديعة تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي .

سعر أو معدل الفائدة : هو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي هو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية .
رفع سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض .

عملية السوق المفتوحة : يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية في حالة الحاجة إلى ضخ النقود بهدف الرفع من احتياطياتها النقدية لتمكينها من الإقراض ، وعند ظهور التضخم يقوم المركزي ببيع الأوراق المالية للمصارف التجارية لسحب النقود.
الدوائج الخاصة : تتمثل في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وأرصدها النقدية بالإضافة إلى نسب الاحتياطي القانوني بطلب من البنك المركزي بغية تغيير نسب الائتمان والقروض الممنوحة لزيادة الإنفاق الكلي في فترات الكساد وتخفيضه في فترات التضخم (ايدجمن، 1988، 432) .

الجانب التطبيقي :

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير العلاقة بين النفقات العامة والتضخم في السودان والذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي :

المتغير التابع: أ/التضخم.

المتغير المستقل: ب/النفقات العامة.

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقاً للأشكال الرياضية التالية :

1/ الدوال الخطية:

وهي الدوال الخطية التي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$inf = B_0 + B_1g + UT \dots (1)$$

2/ الدالة اللوغاريتمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\log(inf) = B_0 + B_1\log(g) + UT \dots (2)$$

حيث أن:

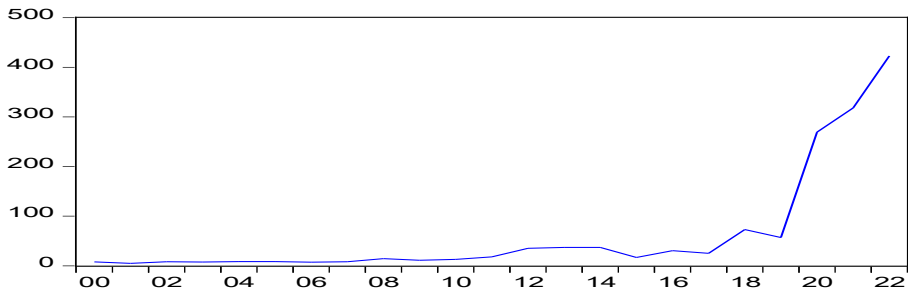
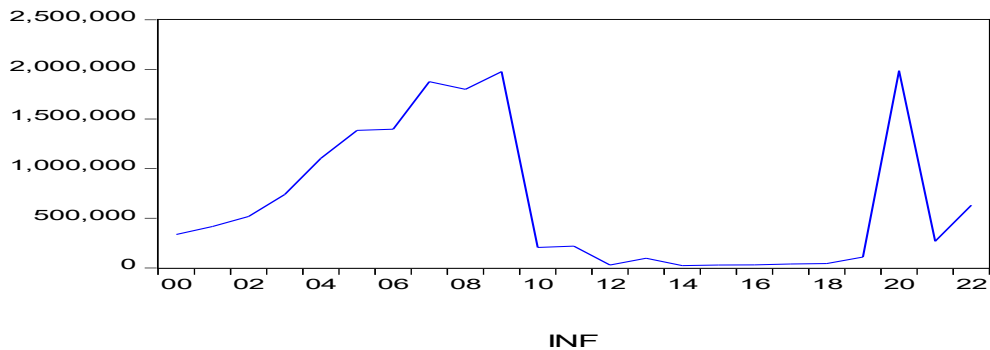
التضخم = (inf infliaion)

النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي = (g(geverment)

المتغير العشوائي = U_t

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة

الشكل البياني (1) يوضح تطور متغيرات الدراسة :



المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

من الشكل أعلاه ومن خلال تطور الاتجاه العام للسلسلة واضح أن البيانات غير مستقرة حيث يلاحظ أن سلسلة النفقات العامة من بداية الدراسة وحتى 2010م كانت لا بأس بها يعني هنالك خدمات حكومية مقدمة إلا أنه من الملاحظ هنالك تدهور واضح في النفقات العامة خاصة بعد عام 2011م والسبب في ذلك هو انفصال جنوب السودان وفقدت الدولة 80% من حصة صادرات النفط من العملات الأجنبية. كما يلاحظ من الشكل تزايد معدلات التضخم بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة ، وعليه يمكن إجراء اختبار سكون السلاسل وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (Phillips-Perron test statistic) عند مستوى معنوية 5% .

نتائج اختبارات جذور الوحدة: Results of Unit Root tests:

جدول (1) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (Phillips-Perron test statistic)

لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية	مستوى الاستقرار
التضخم (inf)	3.06	3.00	المستوى
النفقات العامة (g)	6.48	3.01	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

يتضح من الجدول رقم (3) لقد تم استخدام اختبار (Phillips-Perron test statistic) لاختبار سكون البيانات. لذا فقد تم قبول فرضية التكامل في المستوى عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (التضخم) باستخدام اختبار (p.p) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير (3.06) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% (وبالغة 3.00) مما يعني أن متغير (التضخم) مستقر في مستواه أي متكاملة من الرتبة صفر I(0). كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوي معنوية (5%) لمتغير (النفقات العامة) حيث يتضح أن القيمة المطلقة لاختبار المتغير (6.48) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% (وبالغة 3.01) مما يعني أن متغير (النفقات العامة) مستقر في فرقه الأول أي متكاملة من الرتبة الأولى (1) I. اختلاف رتبة التكامل للمتغيرين يقودنا إلى استخدام ARDL بدلاً من نموذج VAR.

اختبار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك ARDL:

أولاً: اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام معيار معلومات اكيائي ومعيار شوارتز ومعيار حنان وكوين ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تمتلك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدره أعلاه.

جدول رقم (2) يوضح اختيار فترات الإبطاء المناسبة

Dependent Variable: INF

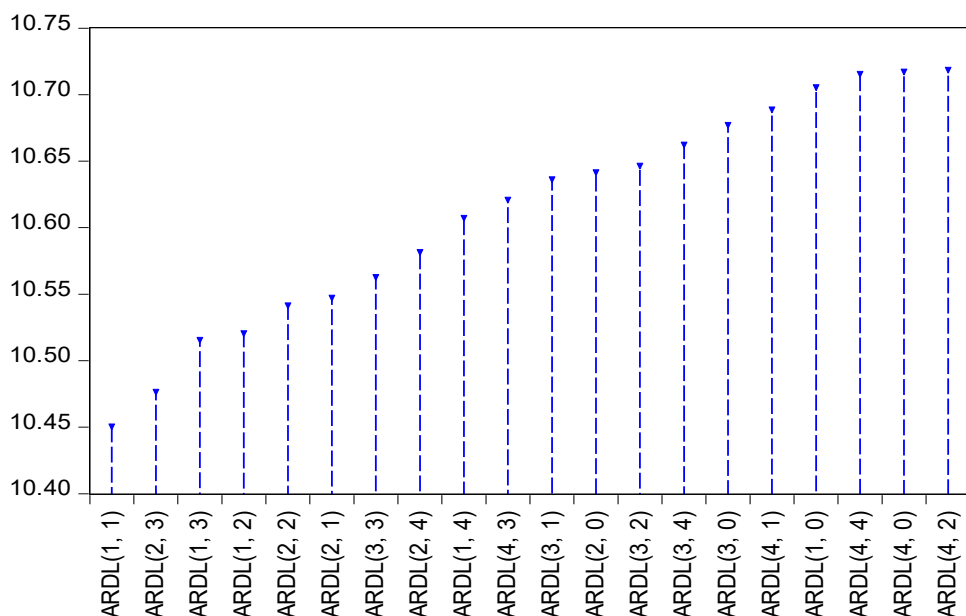
Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Date: 08/16/23 Time: 07:50				
Sample (adjusted): 2001 2022				
Included observations: 22 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): G				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
INF(-1)	1.354170	0.102325	13.23404	0.0000
G	4.63E-05	1.37E-05	3.375806	0.0034
G(-1)	-3.72E-05	1.35E-05	-2.747889	0.0132
C	-4.196439	12.87994	-0.325812	0.7483
R-squared	0.907019	Mean dependent		114.4305
Adjusted R-squared	0.891522	S.D. dependent var	S.D. dependent var	10.25957
S.E. of regression	37.68888	Akaike info criterion	Akaike info criterion	10.45794
Sum squared resid	25568.12	Schwarz criterion	Schwarz criterion	10.30630
Log likelihood	-108.8553	Hannan-Quinn criter.	Hannan-Quinn criter.	114.4305

مصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

يتضح من أعلاه أنه تم تحديد الفجوات المناسبة حيث تم اختيار الفجوة (1) للمتغير التابع والفجوة (1) للمتغير المستقل ولا يهم في هذه الخطوة التعليق على النتائج وإما اختبار الحدود (Bounds)

(Test) للتكامل المشترك.

الشكل (2) يوضح اختيار أفضل نموذج للدراسة وهو $ARDL(1,1)$
Akaike Information Criteria



الجدول (3) يوضح اختيار أفضل نموذج للدراسة وهو $ARDL(1,1)$

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: INF						
Date: 08/17/23 Time: 07:54						
Sample: 2000 2022						

Specification	Adj. R-sq	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(1, 1)	0.884959	10.484200	10.649380	10.450551	-95.280230	19
ARDL(2, 3)	0.892362	10.535566	10.824630	10.476679	-92.528449	12
ARDL(1, 3)	0.885226	10.566122	10.813891	10.515647	-93.898649	17
ARDL(1, 2)	0.881008	10.562646	10.769121	10.520584	-94.945548	18
ARDL(2, 2)	0.882213	10.592038	10.839807	10.541563	-94.144851	13
ARDL(2, 1)	0.877767	10.589524	10.795998	10.547462	-95.200887	14

Specification	Adj. R-sq	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(3, 3)	0.884801	10.630119	10.960478	10.562820	-92.346786	7
ARDL(2, 4)	0.882604	10.649010	10.979369	10.581710	-92.526245	11
ARDL(1, 4)	0.877336	10.666239	10.955303	10.607351	-93.769838	16
ARDL(4, 3)	0.879098	10.696798	11.068452	10.621086	-91.900319	2
ARDL(3, 1)	0.870495	10.686877	10.934646	10.636402	-95.045818	9
ARDL(2, 0)	0.860742	10.675238	10.840418	10.641588	-97.095090	15
ARDL(3, 2)	0.872433	10.705433	10.994497	10.646546	-94.142188	8
ARDL(3, 4)	0.873981	10.738252	11.109906	10.662540	-92.294131	6
ARDL(3, 0)	0.860812	10.719418	10.925892	10.677356	-96.434881	10
ARDL(4, 1)	0.866921	10.747735	11.036799	10.688848	-94.544058	4
ARDL(1, 0)	0.845369	10.730811	10.854696	10.705574	-98.702954	20
ARDL(4, 4)	0.867097	10.799759	11.212707	10.715634	-91.798525	1
ARDL(4, 0)	0.859586	10.767753	11.015522	10.717278	-95.814141	5

المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

يتضح من الشكل (2) والجدول (3) أن النموذج المفضل وفقاً للمعايير الثلاث هو ARDL(1,1) جدول (4) يوضح اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك

F-Bounds Test: اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	5.84	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
-	-	2.5%	4.18	4.79
-	-	1%	4.94	5.58

المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

يتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء (F) تحت العمود (Value) نجد أنها (5.84) ومقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجد أنها أكبر من الحد الأعلى من جدول الحدود والبالغة (4.16) وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من متغير النفقات العامة إلى التضخم.

ثانياً: فحص النموذج من مشاكل القياس

اختبار مشكلة اختلاف التباين

جدول (5) يوضح نتائج اختبار whit

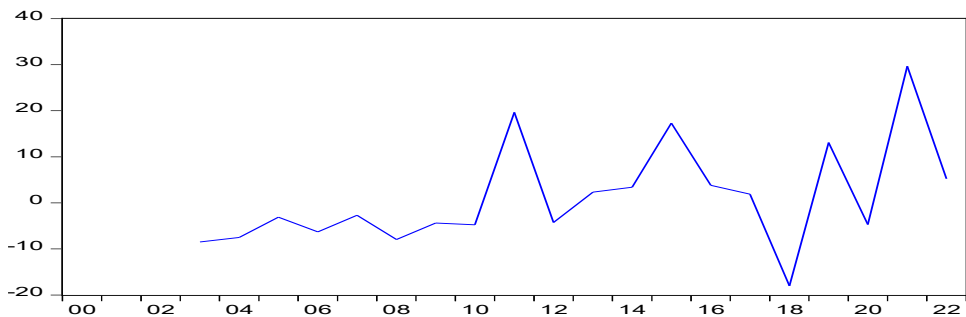
F-statistic	1.13	Prob. F(14,5)	0.0000
Obs*R-squared	20.00	Prob. Chi-square	0.1301

المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

من خلال الجدول (5) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختبار Chi-square أكبر من 5% وهذه دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

استقرار سلسلة للبواقي:

الشكل (3) يوضح نتائج استقرار سلسلة للبواقي



المصدر : إعداد الباحثون باستخدام برنامج E-Views10

من خلال الشكل (3) نجد أن القيم لسلسلة البواقي مستقرة

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج (ARDL):

جدول (6) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعالم	الخطأ المعياري	المحسوبة T	p القيمة الاحتمالية
C	-3.589510	69.89287	-0.051357	0.9598
G(-1)	5.06E-05	1.11E-05	4.543081	0.0005
ET(-1)	-1.988050	0.852863	-2.331030	0.0352
AR(1)	0.848288	0.239623	3.540089	0.0033
SIGMASQ	1211.026	637.6227	1.899283	0.0783

Durbin-Watson stat=1.65	R-squared=0.50
Prob(F-statistic)=0.0356	F-statistic=3.49

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج تحليل Eviews10

يلاحظ من الجدول (6) أن معلمة (Error Correction Model) سالبة و معنوية عند مستوى دلالة 5% تقدر ب (-1.99) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وهذه النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل. وعليه يمكن تقييم النموذج أعلاه من خلال ثلاثة معايير وهي:

1- المعيار الاقتصادي 2- المعيار الإحصائي 3- المعيار القياسي.

أولاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

أ- العمود الأول: يشتمل على الثابت والمتغير التفسيري

ب- العمود الثاني يحتوي على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه أن قيمة معامل النفقات العامة يساوي (5.06) الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية ما بين النفقات العامة والتضخم في الأجل الطويل. بخلاف الأجل القصير الذي وضح أن العلاقة بين المتغيرين عكسية بتخلف زمني واحد.

ج- العمود الثالث: يضم الأخطاء المعيارية وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقية لها، فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك علي دقة تقديرها

ثانياً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:-

1- العمود الرابع: يظهر قيم t المحسوبة لتقديرات معالم النموذج حيث t المحسوبة لمعلمة الثابت تساوي (-0.05) ولتقديرات معالم المتغير التفسيري (4.54)

2- العمود الخامس يمثل القيم الاحتمالية (Prob(T-Test Statistic)) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المعلمة دالة إحصائياً أم لا ومن النتائج يتضح أن معلمة الثابت غير معنوية حيث بلغت (0.96) وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الثابت غير معنوي كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل النفقات العامة (0.0005) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل النفقات العامة معنوي عند مستوى معنوية 5% لوجود علاقة سببية بين النفقات العامة والتضخم .

3- القيم الاحتمالية ل (Prob (F-Test Statistic)) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كان النموذج معنوي ككل أم لا ومن النتائج يتضح أن القيمة الاحتمالية ل F بلغت (0.0356) وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار ككل معنوي .

4- يظهر أسفل الجدول (6) أيضاً معامل التحديد (R^2) ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لنموذج ومن الجدول يتضح انه يساوي $R^2=0.50$ وهذا يعني أن متغير النفقات العامة () استطاع أن يفسر بنسبة 50 % من التغيرات التي يطرأ علي متغير التضخم () والباقي قدره 50% يعود إلى المتغير العشوائي (u) وهذا يدل على جودة توفيق النموذج لحد ما وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعيار الإحصائي.

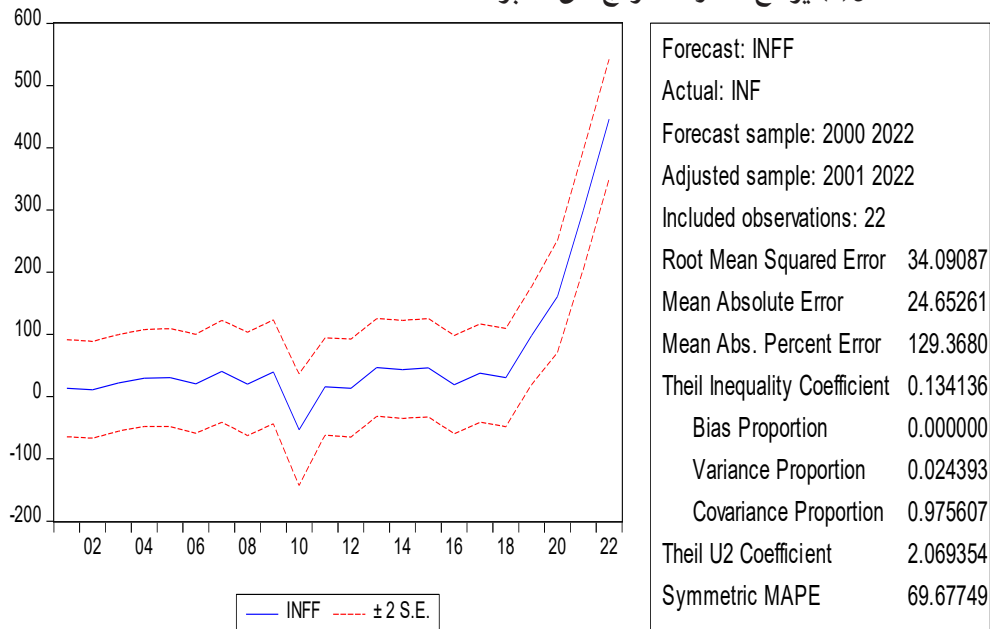
ثالثاً : تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

- أسفل الجدول (6) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفصيلها كالآتي:

- اختبار (D.W) يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أو أخطاء النموذج وهو يساوي (1.65) وبالرجوع إلى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5 إلى 2.5) يلاحظ أنها تقترب من القيمة المعيارية مما يعني أن النموذج لا يعاني من المشكلة أعلاه .

رابعاً: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

الشكل (4) يوضح مقدرة النموذج على التنبؤ



المصدر: إعداد الباحثون من نتائج تحليل Eviews10

يلاحظ من الشكل أعلاه ومن خلال قيمة معامل ثايل التي بلغت (0.13) وهي تقترب من الصفر مما يعني أن النموذج ذو قوة تنبؤية عالية.

النتائج والتوصيات :

النتائج :

قيمة معامل النفقات العامة بلغت (5.06) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والتضخم في الأجل الطويل والعكس في الأجل القصير. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. من خلال نموذج (Error Correction Model) إن جميع متغيرات الدراسة مطابقة للنظرية الاقتصادية في الأجل الطويل.

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وإن النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل،

توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النفقات العامة نحو التضخم، مما يعني زيادة النفقات العامة سبب في زيادة التضخم في السودان.

التوصيات :

على الدولة استخدام سياسة مالية انكماشية (تخفيض النفقات العامة) من أجل تخفيض التضخم والعكس استخدام سياسة مالية توسعية (زيادة النفقات العامة) من أجل إنعاش الاقتصاد.
على الدولة إنفاق النفقات العامة على المشاريع الاستثمارية من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية بدلاً من إنفاقها في القطاع الاستهلاكي بصورة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
إعطاء أهمية قصوى للإنفاق الاستثماري وتخفيض الإنفاق الجاري .
تنمية القطاعات الإنتاجية القطاع الزراعي والصناعي لتوفير المنتجات وتقليل واردات السلع غير الضرورية للحد من معدلات التضخم.

الهوامش :

- (1) ولد ميني محفوظ وولد حام الطالب (2023) أثر الإنفاق العمومي الجاري والرأسمالي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020 م ، مجلة إستراتيجية التنمية ، المجلد 13 العدد الأول.
- (2) عراي محمد (2020) اثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر.
- (3) نورالدين بوالكور. (العدد 2016/2) تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل 1970-2015مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية .
- (4) كريم بودخدع (2010) أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
- (5) محمد عباس محرز(2003) اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (6) سمير بن عباس(2012) دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة - 1970 2009 ، رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح.
- (7) محمود حسين الوادي زكريا حمد عزام (2007) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- (8) سمير بن عباس، مرجع سابق.
- (9) قدي عبدالمجيد(2005) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- (10) محمد عباس محرز، مرجع سابق.
- (11) مايكل ايدجمان(1988) الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- (12) مايكل ايدجمان (1988)، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- (13) مايكل ايدجمان(1988) ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- (14) هويدا محجوب إبراهيم (2016) تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2004-2014م مجلة المصر في 2016م العدد 80.
- (15) مايكل ايدجمان (1988)، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988، ص 431